



a toxics-free future

فكرة استهلاكية: التعاون الدولي في مجال السلامة الكيميائية بعد عام 2020

IPEN

سبتمبر / أيلول 2015

*ترجمة إيمان سويد

الملخص التنفيذي

SAICM (النهج الاستراتيجي) هو المحفل العالمي الوحيد حيث يمكن تحديد مجموعة كاملة من القضايا المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية ومعالجتها على المستوى العالمي والإقليمي والوطني. فمذ اعتمادها في عام 2006، نما محفل SAICM ونضج. وقد أثبت أنه إطار دولي هام للغاية لتعزيز وتحقيق أهداف السلامة الكيميائية. وفي حين أن SAICM مهم لجميع البلدان، فقد كان ذا قيمة خاصة بالنسبة للبلدان النامية والانتقالية. وذلك لأن العديد من المصادر الكيميائية السامة في هذه البلدان لم تعالج بشكل شامل عن طريق أي من الاتفاقيات المعقودة حول المواد الكيميائية والنفايات، وكثير منها يجد صعوبة في معالجة هذه المصادر على عاتقه بشكل صحيح. وتتفاقم هذه المشكلة بسبب الزيادة السريعة في إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها. وهذه التهديدات لصحة الإنسان والبيئة لن تنتهي في عام 2020.

إن قرار 2006 الذي أنشأ SAICM (النهج الاستراتيجي) ينتهي مفعوله في عام 2020. وهذا يطرح سؤالاً ملحاً: ماذا بعد ذلك؟ إذ سوف يعقد المؤتمر الدولي الخامس المعني بإدارة المواد الكيميائية (ICCM5) في عام 2020 ولم يتم في الوقت الحاضر جدولة الاجتماعات التحضيرية للنظر في مستقبل SAICM. فإذا ما

انتظر المجتمع الدولي حتى عام 2020 للبدء في بحث الاعتبارات بشأن التعاون الحكومي الدولي في مجال السلامة الكيميائية، سيكون SAICM قد انتهى؛ وسوف تكون هناك فجوة؛ وسيُفقد الزخم الحاسم. أما الطريقة الوحيدة لتجنب هذه الفجوة وفقدان الزخم بالنسبة للمؤتمر الدولي الرابع حول إدارة المواد الكيميائية (ICCM4) فسيكون الشروع في عملية ما بين الدورات لبدء النظر في مستقبل SAICM و / أو آليات أخرى لعام 2020 لما بعد التعاون الحكومي الدولي وبين أصحاب المصلحة المتعددين في مجال السلامة الكيميائية. مثل هذه العملية ما بين الدورات يمكن أن تطور مقترحات بشأن الترتيبات المؤسسية ما بعد عام 2020 لينظر بها مؤتمر ICCM5 وربما اعتمادها.

قد تكون إحدى الطرق بالنسبة لمؤتمر ICCM4 الدعوة لاجتماعين للتخطيط بين الدورتين مجدداً بالاقتران مع مؤتمري UNEA2 (2016) و UNEA3 (2018). هذه الاجتماعات يمكن أن تصب بعد ذلك في جدول أعمال مؤتمر OEWG3 في عام 2019 لإعداد جدول أعمال مؤتمر ICCM5. ويمكن لشريحة رفيعة المستوى في مؤتمر ICCM5 النظر عندها في المقترحات، واعتماد الترتيبات المؤسسية لما بعد عام 2020 للإدارة السليمة للمواد الكيميائية المتفق عليها والبدء فيها.

لقد كرس محفل SAICM حتى الآن نفسه، في المقام الأول، للأنشطة التمكينية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وبعد عام 2020، يجب أن يصبح التركيز الرئيس على الاستفادة من هذه القدرات وعلى أطر جديدة لاتخاذ إجراءات على المستوى المحلي، والمجتمع والبلد، للحد من مصادر التعرض السام والقضاء عليه. إن التمويل المناسب والكاف ورفع أولوية سياسية معينة لإدارة المواد الكيميائية سيلعب أدواراً رئيسية في تحسين كيفية إنتاج واستخدام المواد الكيميائية لمنع الأضرار على صحة الإنسان والبيئة.

مقدمة

يعترف "النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية" (SAICM) بالأضرار الصحية والبيئية الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية ويقدم التزاماً سياسياً شاملاً لإصلاح الكيفية التي يتم بها إنتاج واستخدام المواد الكيميائية من أجل تقليل تلك الأضرار. الاتفاق ليس ملزماً لكن رؤساء الدول في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة 2002 في جوهانسبرغ دعوا إلى تطويره كما أن وزراء البيئة ووزراء الصحة ومندوبين آخرين من أكثر من مئة حكومة أجمعوا على اعتماد SAICM في المؤتمر الدولي الأول حول إدارة المواد الكيميائية (ICCM1)، الذي عقد في دبي في فبراير / شباط 2006.

يعتبر SAICM فريداً من نوعه لجهة نطاقه الواسع ومقارنته لأصحاب الشأن المتعددين / النهج المتعدد القطاعات. مع ذلك، فإن القرار 2006 الذي وضع الإطار لـ SAICM ينتهي مفعوله في عام 2020. وهذه الورقة سوف تعطي مسألة ما إذا كان نهج SAICM مهماً، وما هي العناصر التي يتعين معالجتها بعد عام 2020، والعملية الممكنة للوصول إلى الاتفاقات اللازمة لمواصلة التعاون الدولي في مجال السلامة الكيميائية بعد عام 2020 .

لماذا يعتبر نهج SAICM مهماً

إن SAICM هو المحفل العالمي الوحيد حيث بالإمكان تحديد سلسلة كاملة من المشاكل القائمة المكشوف عنها حديثاً والمرتبطة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية ومعالجتها على المستوى العالمي والوطني. ف SAICM يحفز ويمكن أصحاب المصلحة المتعددين والقطاعات الدولية المتعددة في جهودها للانكباب على السلامة الكيميائية ومعالجة مصادر التعرض للمواد السامة طوال دورة الحياة الكاملة. فهو يوفر المعلومات والدعم والتشجيع للمسؤولين الحكوميين الذين لديهم مسؤوليات وطنية لإدارة المواد الكيميائية. ويغطي النطاق الواسع لـ SAICM العديد من قضايا التعرض للمواد الكيميائية التي تقع خارج إطار اتفاقيات المواد الكيميائية الحالية. ويعتبر SAICM أمراً مهماً خصوصاً في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لأن الكثير منها لا تزال بنيتها التحتية القانونية والتنظيمية والمؤسسية والفنية ضعيفة جداً لحماية السكان والبيئة في هذه البلدان من سمية المواد الكيميائية والنفايات. وقد أصبح SAICM (النهج الاستراتيجي) والاتفاقيات العالمية الأخرى برامج تشغيل هامة للعمل في مجال السلامة الكيميائية وعلاقتها بالتنمية المستدامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وفي غياب SAICM (النهج الاستراتيجي)، لن يكون هناك وجود لإطار دولي قائم على المشاركة لمعالجة غالبية المخاوف الأكثر إلحاحاً والمتعلقة بالسلامة الكيميائية في العالم.

أهميته بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية

منذ اعتماد هذا النهج، نما نهج SAICM ونضج. وقد أثبت بأنه إطار دولي هام للغاية لتعزيز وتحقيق أهداف السلامة الكيميائية. وفي حين أن SAICM مهم لجميع البلدان، فقد كان ذو قيمة خاصة بالنسبة لكثير من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تعتبر بنيتها التحتية القانونية والتنظيمية والمؤسسية والفنية لا تزال ضعيفة جداً لحماية سكان وبيئة هذه البلدان من الأضرار المرتبطة بالتعرض للمواد الكيميائية والنفايات السامة. ومع التوسع السريع الحالي باستخدام المواد الكيميائية وإنتاج المواد الكيميائية في العالم النامي، هناك حاجة متزايدة لأن يكون نهج SAICM أكثر قدرة وأقوى وأن ينال الأولوية السياسية المناسبة وأن يتلقى الموارد الكافية.

تتكب كل من اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة المعتمدة قبل SAICM واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق التي اعتمدت بعد SAICM على حد سواء، على معالجة ملوثات سامة محددة يمكنها الانتقال لمسافات طويلة عبر التيارات الهوائية أو المائية، كما يمكنها التراكم في البيئة والكائنات الحية والتي يمكنها، بذلك، التسبب بالأضرار على صحة الإنسان في أماكن بعيدة عن موقع المصدر الأصلي لهذه الملوثات. هذه الخاصية أو النزعة للانتقال بعيد المدى لهذه المواد الكيميائية وللتراكم البيولوجي وهي الأسباب التي تعطيها بعض الحكومات لتبرير إنشاء المعاهدات العالمية، الملزمة من الناحية القانونية، والسيطرة على المواد الكيميائية. هذه الخصائص تعطي حكومات البلدان ذات الدخل المرتفع سبباً يتعلق بالمصلحة الذاتية لتقديم الدعم السياسي والتقني والمالي لهذه الاتفاقيات.

من ناحية أخرى، لدى SAICM (النهج الاستراتيجي) نطاق أوسع بكثير: فهو يتناول، تقريباً، جميع مصادر التعرض للمواد الكيميائية السامة التي لا تشملها معاهدتي ستوكهولم أو ميناماتا. ففي كثير من الحالات، تكون الأضرار على صحة الإنسان و / أو البيئة التي تسببها هذه المصادر الأخرى كبيرة مثل الأضرار

التي تسببها الملوثات العضوية الثابتة والزئبق. هذه المصادر الأخرى من التعرض للمواد السامة الكيميائية تؤثر في كثير من الأحيان، وبشكل غير متناسب، على الناس والبيئات في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وفي كثير من الحالات، لا يكون لدى حكومات هذه البلدان معلومات عنها أو سياسات أو برامج صحيحة لمعالجتها بشكل مناسب حتى الآن.

أنظر مثالين فقط من الأمثلة العديدة للمصادر الكيميائية السامة التي لم يتم تناولها بشكل شامل في أي من الاتفاقيات القائمة المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات: التسمم بالرصاص والتعرض للمبيدات الحشرية (انظر الملحق 1).

وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، التسمم بالرصاص هو "مرض يمكن الوقاية منه بشكل كامل". مع ذلك، ومن أصل جميع الأطفال ذوي مستويات الرصاص العالية في الدم، هناك ما يقدر بـ 90٪ يعيشون في المناطق ذات الدخل المنخفض. ولم يتم أي اتفاق تعاوني دولي آخر بإنشاء أي آلية لمعالجة هذه المسألة حتى جاء مؤتمر ICCM2 وجعل منه قضية سياسية ناشئة وحفز على إنشاء التحالف العالمي للتخلص من الطلاء الحاوي على الرصاص.

كما هو الحال مع الرصاص، تؤثر الأضرار المرتبطة بالتعرض للمبيدات الحشرية بشكل غير متناسب على البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وهناك نسبة أكبر بكثير من سكان هذه الدول منخرطون في الزراعة و / أو يعيشون في المناطق الريفية حيث تستخدم المبيدات بشكل مكثف. إن أنظمة الرقابة الوطنية على المبيدات في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ضعيفة ومسألة الرقابة وفرض القوانين متقطعة وغير كافية. فالظروف العادية لاستخدام المبيدات الحشرية في هذه البلدان غالباً ما تكون مصدراً لضرر كبير للمزارع وللنظام البيئي. هذه القضية لم تعالج بطريقة شاملة في أي اتفاق تعاوني دولي. مع ذلك، سيكون هناك فرصة للشروع في الجهود العالمية الرامية إلى التخلص التدريجي من المبيدات الحشرية الخطرة للغاية في مؤتمر ICCM4.

SAICM يحفز ويمكّن أصحاب المصلحة المتعددين والقطاعات الدولية المتعددة في جهودهم الرامية إلى معالجة مصادر التعرض للمواد السامة

تم إنشاء التحالف العالمي للتخلص من طلاء الرصاص تجاوباً مع القرار الذي اتخذ في عام 2009 في الاجتماع الثاني لمؤتمر SAICM الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية (ICCM). وسيتم النظر في قرار بشأن إمكانية اتخاذ إجراءات دولية لمعالجة المبيدات ذات السمية العالية في مؤتمر ICCM4. وقد حفزت قرارات أخرى للمؤتمر الدولي المعني بالإدارة الكيميائية (ICCM) أنشطة دولية أخرى ترمي إلى معالجة مصادر التعرض للمواد السامة، بما في ذلك: الوصول إلى معلومات حول المواد الكيميائية في المنتجات؛ التعرض للمواد السامة المتعلقة بدورة الحياة الكاملة للمنتجات الكهربائية والإلكترونية؛ المواد الكيميائية المسببة لاختلالات الغدد الصماء (EDCs)؛ تكنولوجيا النانو والمواد النانوية، وأموراً أخرى.

يوفر SAICM المعلومات والدعم والتشجيع للمسؤولين الحكوميين الذين يضطلعون بمسؤوليات وطنية لإدارة المواد الكيميائية

يوفر SAICM إطاراً للاجتماعات الإقليمية التي تمكّن من إجراء المناقشات النديّة للقضايا المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ويساعد SAICM مديري المواد الكيميائية الوطنية على احداث فهم أفضل للأساليب التي تستخدمها بلدان أخرى للسيطرة على العديد من الأخطار الكيميائية المختلفة التي تحتاج إلى معالجة. ويتوسع SAICM في الدخول إلى المعلومات ذات الصلة بالمواد الكيميائية، والوصول إلى الخبرات، وتوجيه السياسات. يساعد SAICM على رفع مكانة مسؤولي الإدارة الوطنية للمواد الكيميائية داخل وزاراتهم أو وكالاتهم؛ وذلك يساعد على تحفيز التنسيق والتعاون بين الوزارات في دعم أهداف السلامة الكيميائية.

يحفز SAICM ويمكّن أصحاب المصلحة المتعددين من التعاون على المستويين الوطني والدولي

يوفر SAICM إطاراً يحفز ويمكّن المسؤولين الحكوميين، المنظمات غير الحكومية ذات الشأن العام، الجماعات المحلية، وكالات الأمم المتحدة، القطاع الخاص، قطاع الصحة، والنقابات العمالية، وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة للتفاعل والتعاون مع بعضها البعض لدعم أهداف الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وفي غياب إطار SAICM (النهج الاستراتيجي)، فإن هذا التعاون غالباً ما سيكون صعباً، وقد لا يكون ممكناً حتى في بعض الأحيان. ففي سياق النهج الاستراتيجي SAICM، تستطيع المنظمات غير الحكومية ذات المصلحة العامة وأصحاب المصلحة الآخرين مواءمة المبادرات الخاصة بالسلامة الكيميائية مع السياسات والأطر المعتمدة عالمياً التي تعترف بها حكوماتهم وتدعمها.

جهود السلامة الكيميائية الشاملة يجب أن تستمر إلى ما بعد 2020

يلاقي إنتاج واستخدام المواد الكيميائية توسعاً سريعاً في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. نتيجة لذلك، فإن الآثار السلبية الشديدة قد تكون في ازدياد ويرجع ذلك إلى قلة الوعي والقدرة التقنية على معالجة التعرض للمواد الكيميائية بشكل صحيح. وتشير مسودة "التوجه العام والارشاد والتوجيه لـ SAICM لتحقيق هدف الادارة السليمة للمواد الكيميائية عام 2020 " إلى أن "التوقعات تظهر زيادة في إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها في جميع أنحاء العالم، والاستمرار بذلك إلى ما بعد عام 2020، مع وجود زيادات أكبر في اقتصادات البلدان الانتقالية والبلدان النامية. إن الاعتراف بالحاجة إلى القدرة القوية على الحكم والمعرفة وتبادل المعلومات، والحد من المخاطر لتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية لن ينتهي في عام 2020. فأهمية استمرار الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفائات بعد عام 2020 أمر معترف به".

معظم الأهداف المحددة في خطة العمل العالمية لـ SAICM لا تزال بعيدة المنال وغالبية القضايا الناشئة في السياسة العامة التي تحددها البلدان هي مجرد بداية لفهمها ومعالجتها. وكما أشارت " المنطقة الأفريقية" في عام 2013، "... ستستمر تحديات الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بعد عام 2020 من حيث إضافة مواد كيميائية جديدة إلى السوق وتحديد قضايا ناشئة جديدة".

في عام 2014، تم التوافق على القرار 1/5 الصادر عن مجلس الأمم المتحدة للبيئة (UNEA) حول "الأهمية المستمرة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفائات بعد عام 2020"، وشدد القرار على "ضرورة

التعزيز المستمر للنهج الاستراتيجي". وأشار أحد البلدان الذي قاد عملية استشارية حول الخيارات والتحديات التي يواجهها لزيادة تعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات على المدى الطويل، إلى أنه "لم يكن هذا التقدم في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات كافياً على المستوى العالمي وأن استمرار التركيز على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات أمر مطلوب على المدى الطويل". ويمضي التقرير إلى القول بأن "تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في المدى البعيد هي قضية شاملة أساسية للتنمية المستدامة لأن هناك فوائد لذلك على البيئة، الصحة، القضاء على الفقر، الاقتصاد والمجتمعات بشكل عام. فالحاجة إلى منع أو تقليل الآثار السلبية الكبيرة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة على صحة الإنسان والبيئة ستظل توفر أساساً قوياً للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بعد عام 2020، ويمكن أن تكون مشفوعة بأهداف تكميلية ومؤشرات، ضمن إطار زمني محدد". وعقد الاجتماع الثاني لمجموعة العمل المفتوح لـ SAICM في 2014 واتفقوا على وجوب أن تكون مسألة تعزيز إدارة المواد الكيميائية والنفايات بعد عام 2020 على جدول أعمال مؤتمر ICCM4.

وبجمع الأمور معاً، هناك اعتراف واسع النطاق بعدم وجوب انتهاء التعاون بين الحكومات وأصحاب المصلحة المتعددين في مجال السلامة الكيميائية في عام 2020. إذ سوف تكون هناك حاجة لـ SAICM قوي وديناميكي يستمر حتى بعد عام 2020، إنما ينبغي أن يكون هذا النهج منفذاً بطريقة تزيد من فعاليته لمعالجة هواجس السلامة الكيميائية الواسعة ضمن نطاقه.

بقاء السلامة الكيميائية جزءاً من جدول أعمال التنمية المستدامة لما بعد عام 2020

الأهداف الإنمائية المستدامة في مرحلة ما بعد عام 2015 توضح أن الجهود الدولية لوضع ضوابط مناسبة على المواد الكيميائية والنفايات يجب أن تستمر إلى ما بعد عام 2020.

في إطار الهدف 3: ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع في جميع الأعمار، الفقرة 3.9 تصرح بما يلي:

- بحلول عام 2030، التقليل بشكل كبير من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن المواد الكيميائية الخطرة وتلوث المياه والتربة.

في إطار الهدف 6: التأكد من توافر الإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع، الفقرة 6.3 تصرح بما يلي:

- بحلول عام 2030، تحسين نوعية المياه والحد من التلوث، والقضاء على إغراق السوق بالبضائع والتقليل من إطلاق المواد الكيميائية والمواد الخطرة، تخفيض نسبة المياه العادمة غير المعالجة، وزيادة نسبة إعادة التدوير إلى حد كبير وإعادة الاستخدام الآمن على الصعيد العالمي.

في إطار الهدف 12: ضمان الاستهلاك المستدام وأنماط الإنتاج، تصرح الفقرتان 12.4 و 12.5 بما يلي:

- بحلول العام 2020، تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة حياتها، وفقاً للأطر الدولية المتفق عليها، والتقليل إلى حد كبير من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل تقليل الآثار الضارة على صحة الإنسان والبيئة.

- بحلول عام 2030، الحد من توليد النفايات إلى حد كبير من خلال الوقاية، الحد منها، التدوير، وإعادة الاستخدام.

في إطار الهدف 14: الحفاظ والاستعمال المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية من أجل التنمية المستدامة، الفقرة 14.1 تصرح بما يلي:

- بحلول عام 2025، منع، والحد بشكل كبير، من التلوث البحري من جميع الأنواع، لا سيما الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري وتلوث المواد الغذائية.

تأريخ عام 2030 للأهداف المذكورة أعلاه يوضح أن المجتمع الدولي لا يتوقع تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بالكامل بحلول عام 2020. بل أن تقدماً جيداً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ما بعد 2015 يتطلب استمرار الترتيبات المؤسسية الدولية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات إلى ما بعد عام 2020.

عناصر عملية خارطة الطريق لما بعد عام 2020

ينتهي قرار 2006 الذي أنشأ SAICM (النهج الاستراتيجي) في عام 2020. وهذا يطرح سؤالاً ملحاً: ماذا بعد ذلك؟ إذ سوف يعقد مؤتمر ICCM5 في عام 2020 وحتى الآن لم يتم تحديد موعد للـ OEWG ولا لأي اجتماعات تحضيرية لما بين الدورات. فإذا ما انتظر المجتمع الدولي حتى عام 2020 لبدء النظر في الترتيبات المؤسسية فيما بعد عام 2020 للتعاون الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، فإن SAICM سينتهي. سوف تكون هناك فجوة، والزخم الحاسم الذي بناه SAICM سيضيع. ولمنع وجود فجوة وفقدان الزخم، ينبغي الاتفاق على عملية تحضيرية بين الدورتين في ICCM4 مع صلاحية لوضع مقترحات لترتيبات مرحلة ما بعد عام 2020 للنظر فيها وإمكانية اعتمادها في مؤتمر ICCM5. وكما تشير أمانة سر SAICM (النهج الاستراتيجي) في "الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بعد عام 2020"، "قد يرغب المؤتمر في إنشاء عملية ما بين الدورتين الرابعة والخامسة بهدف تطوير مقترح حول التصدي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية و"النفايات بعد عام 2020 بشكل أكبر، بمشاركة كاملة وشاملة من قبل أصحاب الشأن المتعددين والقطاعات المختلفة.

جدول زمني محتمل لاتخاذ إجراءات

الزمن	الحدث	التعليق
أكتوبر/ تشرين الأول 2015	ICCM4	قرار إجراء العملية التحضيرية لوضع مقترحات للتعاون الدولي الشامل حول السلامة الكيميائية بعد عام 2020
مايو/ أيار 2016	UNEA2	اجتماع اللجنة التحضيرية الأولى (PrepCom1) المفتوح المخصصة لصياغة خطة ما بعد عام 2020 معقودة لتتقترن مع UNEA
مايو/ أيار 2018	UNEA3	اجتماع اللجنة التحضيرية الثانية (PrepCom2) المخصصة لوضع خطة ما بعد 2020 معقودة لتتقترن مع UNEA
ديسمبر/ كانون الأول 2019	OEWG3	يتناول اجتماع OEWG3 جميع المسائل ذات الصلة بجدول أعمال مؤتمر ICCM5 بما في ذلك خطة ما بعد عام 2020
أكتوبر/ تشرين الأول 2020	ICCM5	تقوم شريحة رفيعة المستوى بدرس مقترح خطة ما بعد عام 2020 وتتفق على الترتيبات المؤسسية فيما بعد عام 2020 للإدارة السليمة للمواد الكيميائية

ما يجب معالجته بعد عام 2020؟

لقد كرس SAICM حتى الآن نفسه في المقام الأول للأنشطة التمكينية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وبعد عام 2020 يجب أن يصبح التركيز على مزيد من التطوير لبيئة تمكينية، والأهم، الاستفادة من هذه القدرات ومن أطر جديدة لاتخاذ الإجراءات التي تقلل من المصادر الفعلية للتعرض للمواد السامة في كامل دورتها الحياتية والقضاء عليها. وتتضمن القائمة الابتدائية للعناصر التي ينبغي معالجتها الأمور التالية:

استعراض التقدم المحرز لـ SAICM

للمضي قدماً، ينبغي أن يكون هناك مراجعة وتقييم صادق لعملية SAICM منذ عام 2006 إلى جانب أولويات العمل لعام 2020. هذا سوف يتم تناوله في المؤتمر الدولي الرابع المعني بإدارة المواد الكيميائية حيث سينظر المندوبون في "التوجه العام والارشاد والتوجيه لتحقيق هدف 2020 لإدارة المواد الكيميائية (OOG)". ويحاول OOG تلخيص التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية جامعة للسياسات ويحدد ست مجالات أساسية للنشاط لتنفيذ أهداف SAICM .

السلامة الكيميائية تحتاج إلى أولوية سياسية عليا

يجب زيادة الأولوية السياسية لـ SAICM والالتزام بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بشكل كبير في جميع البلدان. فمع استمرار توسع استخدام المواد الكيميائية وإنتاجها، ينبغي رفع مستوى أهمية SAICM ليتناسب مع التحدي المتزايد للأضرار الصحية والبيئية المرتبطة بالتعرض للمواد الكيميائية والنفايات السامة. ولأن نطاقها الواسع وأهميتها بالنسبة لمخاوف تتعلق بالسلامة الكيميائية غير مشمولة باتفاقات أخرى، لا يزال SAICM المحفل العالمي الوحيد الذي يمكنه تحديد مشاكل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بصورة شاملة ومعالجتها.

الحاجة إلى التمويل واقعياً للتنفيذ الحقيقي

أقرت استراتيجية السياسات الجامعة لـ SAICM التي اعتمدت في عام 2006 بأن هناك حاجة إلى الحصول على موارد مالية كبيرة وغيرها لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. لكن هذه الأموال لم تتحقق على نطاق يتناسب مع الحاجة.

- أثار مندوبو الحكومات المانحة في الاجتماعات التحضيرية لـ SAICM التوقعات بأن توفر وكالات المساعدات الإنمائية الدولية تمويلاً كبيراً لتنفيذ SAICM (النهج الاستراتيجي). هذا الأمر لم يحدث حتى الآن على نطاق واسع والأمر بحاجة إلى المزيد من المتابعة.

- على الرغم من إنشاء برنامج تمويل متواضع ومحدود وسريع كبدية لـ SAICM، فقد كان البرنامج محدوداً زمنياً ويركز على أنشطة التمكين. ولم يتبعه أي برنامج كبير ومستدام لتعبئة الموارد اللازمة للتنفيذ.
- أدرجت بعض الأموال لتنفيذ SAICM في ملف مرفق البيئة العالمي خلال تجديد الموارد الخامس والسادسة. هذا الأمر موضع ترحيب. مع ذلك، كان المبلغ المخصص صغيراً جداً بالمقارنة مع الحاجات.
- وضعت UNEP نهجاً متكاملاً لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات والذي يتضمن بعض العناصر التي يمكن تطويرها. ولكن تدفق هذا الدعم المالي لتنفيذ SAICM لم يحدث بعد.
- تم إنشاء "برنامج خاص" لدعم التعزيز المؤسسي على المستوى الوطني. هذا الأمر موضع ترحيب جداً، لكنه يحيد تحديداً عن نهج أصحاب الشأن المتعددين في SAICM باستثناء التمويل لمنظمات المجتمع المدني العاملة في الشأن العام.

سوف تكون هناك حاجة لقدر كبير من الأموال الجديدة والإضافية لتنفيذ SAICM (النهج الاستراتيجي) كي يحقق المجهود العالمي الصادق أهداف SAICM. سوف تكون هناك حاجة لأموال إضافية جديدة ومهمة من أجل التنفيذ الكامل والقوي لـ SAICM في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في العالم. ويجب أن تكون التدابير التي يتعين تنفيذها مستدامة وعلى أساس مستمر. ولذلك، فإن تدفق الإيرادات لدعم البرامج والبنى التحتية الوطنية لإدارة المواد الكيميائية يجب أن تكون طويلة الأجل ومستدامة. يجب وضع نهج واقعي لتعبئة الموارد على النطاق اللازم لتنفيذ النهج الاستراتيجي (SAICM) القوي.

الترتيبات المؤسسية لـ SAICM بحاجة إلى تعزيز

ينبغي إعادة النظر في الترتيبات المؤسسية لـ SAICM وتقييمها. وعلى وجه الخصوص، ينبغي إيلاء الاعتبار لإنشاء أمانة سر لـ SAICM معززة بشكل كبير مع تخصيص موارد كافية من الموظفين من أجل التنفيذ الكامل للفقرة 29 المتعلقة بتفويض استراتيجية السياسات الجامعة التي تدعو إلى أمانة عامة مشتركة ذات أدوار قيادية تضطلع بها كل من UNEP (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) و WHO (منظمة الصحة العالمية)، على حد سواء. في كل الأحوال، لقد انسحبت منظمة الصحة العالمية (WHO) من موقعها في أمانة السر لأسباب مالية. وفي عامي 2013 و 2014، في الاجتماعات الإقليمية لـ SAICM في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، دعت قرارات الاجتماع كلاً من UNEP (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) و WHO (منظمة الصحة العالمية) إلى "توفير الموارد البشرية وغيرها من الموارد لدعم الأمانة العامة لـ SAICM بالكامل بطاقم يكون منسجماً مع المسؤوليات المبينة في الفقرة 29 من الاستراتيجية الجامعة للسياسات". في عام 2014، دعا القرار 5/1 و UNEA و WHO "لتوفير الموظفين المناسبين وغيرها من الموارد للأمانة العامة لـ SAICM". وقد أكدت الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، وبشكل واضح، على أهمية وجود أمانة عامة تعمل بشكل كامل ومزودة بطاقم عمل يعمل على معالجة الجوانب البيئية والصحية للسلامة الكيميائية. هذا الأمر بحاجة للتنفيذ في المستقبل.

تقييم الفعالية ينبغي رصد التقدم المحرز

لدى SAICM مؤشرات لاعداد التقارير بحيث يمكن رصد التقدم المحرز في التنفيذ. مع ذلك، فإن المؤشرات لا تقوم بأكثر من احتساب عدد البلدان التي تعلن بأن لديها آليات و / أو تنفيذ ترتيبات معينة في إدارة المواد الكيميائية. إذ تبدأ جميع المؤشرات بـ "عدد..." ففي حين أن هذا الأمر يقدم معلومات قابلة للقياس الكمي، فإنه غالباً ما يفشل بأن يعكس، وبدقة، التقدم الفعلي الحاصل والثغرات الموجودة نحو تحقيق أهداف السلامة الكيميائية.

المواد التي تحدد آليات تقييم الفعالية هي جزء من اتفاقية استكهولم وميناماتا ولكل منها هيئة فرعية مسؤولة عن قياس النتائج في مقابل الأهداف. يشكل SAICM تحدياً صعباً نظراً لاتساع نطاقه. مع ذلك، ينبغي وضع آلية لتقييم فعالية SAICM بشكل صريح اذا ما اريد لنهج SAICM أن يتطور.

الملحق 1 : مثالان عن القضايا الهامة بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية التي لم يتم تناولها بشكل شامل بأي من الاتفاقيات القائمة حول المواد الكيميائية والنفايات

التعرض للرصاص والمبيدات ليسا الا مثالين من أمثلة كثيرة محتملة من مصادر التعرض للمواد السامة التي تسعى عملية SAICM إلى معالجتها. وفي غياب SAICM، لن يكون الإطار الدولي القائم على المشاركة موجوداً لمعالجة غالبية المخاوف الأكثر إلحاحاً المتعلقة بالسلامة الكيميائية في العالم.

التسمم بالرصاص

تعتبر منظمة الصحة العالمية (WHO) التسمم بالرصاص واحداً من الأمراض العشرة الأوائل الذي يرجع العبء الصحي فيه بين الأطفال إلى العوامل البيئية القابلة للتعديل. فحسابات التسمم بالرصاص تصل الى 0.6% من العبء العالمي الكلي من الأمراض. فهناك 16 % من مجموع الأطفال في جميع أنحاء العالم ممن تشير التقديرات بأن الرصاص في دماهم هي في مستويات أعلى من 10 ميكروجرام من الرصاص لكل ديسيلتر. ومن أصل جميع الأطفال ذوي المستويات المرتفعة من الرصاص في الدم، هناك ما يقدر بـ 90% يعيشون في المناطق ذات الدخل المنخفض.

بالإضافة إلى التكاليف البشرية الهائلة، يضع التعرض للرصاص أيضاً عبئاً اقتصادياً كبيراً على المجتمعات. وقدرت دراسة حديثة أجرت تحقيقاً حول الأثر الاقتصادي لتعرض الأطفال للرصاص على الاقتصادات الوطنية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل أن عبء التكلفة الإجمالية التراكمية يصل الى 977 مليار دولار على الصعيد الدولي سنوياً. هذا المبلغ هو سبع مرات أكبر من المجموع الإجمالي لجميع مساعدات التنمية للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل التي تقدمها الحكومات المانحة الرئيسة. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن التسمم بالرصاص هو "مرض يمكن الوقاية منه بالكامل".

التعرض للمبيدات

البيانات العالمية والتقديرات الرسمية الموثوقة عن الأضرار على صحة الإنسان والبيئة الناجمة عن التعرض للمبيدات متناثرة وأكثر ضالة بكثير من تلك التي ترتبط بالتعرض للرصاص. وقد أشار العلماء في منظمة الصحة العالمية الى أن العبء العالمي للأمراض المرتبطة بالتعرض المزمن للمبيدات الحشرية السامة لا يزال غير معروف لأنه لم يتسن بعد إجراء التقديرات على أساس أنماط مختلفة من العمل الذي تمارس فيها المبيدات تأثيراتها السامة. وقدرت دراسة أقدم، ولكن موثوقة، أنه هناك مليون حالة محتملة من حالات التسمم الخطيرة بالمبيدات غير المقصودة كل عام، ومليون حالة إضافية من الناس في المستشفيات من جراء محاولات الانتحار بالمبيدات الحشرية. ويشير واضع الدراسة الى أن هذا لا يعكس بالضرورة سوى جزء من المشكلة الحقيقية ويقدر أنه قد يكون هناك ما لا يقل عن 25 مليون من العمال الزراعيين في العالم النامي يعانون نوعاً من التسمم بالمبيدات المهنية في كل عام، رغم أن معظم الحوادث لا يتم تسجيلها ومعظم المرضى لا يلتزمون العناية الطبية.

تشير احدى التقديرات عن الأضرار المذكورة في ورقة صادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) الى أن تكاليف الرعاية الصحية التراكمية من جراء آثار المبيدات في جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية خلال الفترة ما بين 2005 2020 قد تكون 97 مليار دولار. وتشير احدى التقديرات المتحفظة عن آثار التعرض للمبيدات على صغار المزارعين في جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية إلى أن تكاليف محددة معينة المرتبطة بالتسمم بالمبيدات أيام العمل الضائعة، العلاج الطبي للمرضى الخارجيين، والمرضى الداخليين المعالجين في المستشفيات بلغت في عام 2005 4.4 مليار دولار. هذه التقديرات لا تشمل التكاليف الأخرى مثل المعاناة الإنسانية أو التكاليف المرتبطة بسبل العيش المفقودة. ولا توجد بيانات وتقديرات موثوقة تحدد الأضرار على النظم الإيكولوجية المرتبطة بالتعرض للمبيدات. وما أن تتم دراسة كل الأضرار المرتبطة بالتعرض للمبيدات وتحديد كميتها بشكل أفضل، عندها من المرجح أن تكون كبيرة، كالأضرار المرتبطة بالتعرض للرصاص، أو ربما أكبر.

كما هو الحال مع الرصاص، تؤثر الأضرار المرتبطة بالتعرض للمبيدات الحشرية بشكل غير متناسب على البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وهناك نسبة أكبر بكثير من سكان هذه الدول الذين يشاركون في الزراعة و / أو يعيشون في المناطق الريفية حيث تستخدم المبيدات بشكل مكثف. إن اللوائح الوطنية لمكافحة المبيدات في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل عموماً أضعف، أقل شمولاً، ومراقبة بشكل أقل وغير مفروضة بشكل جيد وغالباً ما تشكل الظروف الطبيعية لاستخدام المبيدات الحشرية تهديداً أكبر لصحة المزارع والنظام الإيكولوجي.

الملحق 2: تفعيل المسؤوليات المالية الصناعية في إدارة المواد الكيميائية

المفتاح لتأمين التمويل المستدام للسلامة الكيميائية هو استيعاب التكاليف ضمن الصناعات المنتجة ذات الصلة. وذلك لأن الأموال اللازمة للتأكد من أن المواد الكيميائية تتم إدارتها بصورة سليمة هو، في نهاية المطاف، من مسؤولية الصناعات المنتجة للمواد الكيميائية.

عندما يتم إنتاج المواد الكيميائية أو استخدامها في أي بلد، فإن الواجب على الحكومة ضمان عدم الأضرار بالصحة العامة والبيئة نتيجة التعرض للمواد أو الحوادث الكيميائية. إن التكاليف التي تتحملها الحكومات

للفاء بهذا الالتزام هي العوامل الخارجية الاقتصادية التي تنشأ نتيجة لقرارات اقتصادية من جانب الصناعة لتصنيع واستخدام المواد الكيميائية. فوفقاً لمبدأ تغريم الملوث (Polluter Pays Principle)، ووفقاً لسياسة اقتصادية سليمة، لا ينبغي أن يتحمل هذه التكاليف الخارجية دافع الضرائب العامة، أو الخزينة الوطنية العامة، أو أي طرف ثالث. بل ينبغي وضع الوسائل الاقتصادية المناسبة التي تستوعب بالفعل هذه التكاليف ضمن الصناعات ذات الصلة بطرق لا تحرف التجارة والاستثمار الدوليين. وكما أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNEP، "لا يتحمل غالبية تكاليف صحة الإنسان المرتبطة بإنتاج المواد الكيميائية واستهلاكها والتخلص منها منتجو المواد الكيميائية، أو يتقاسمون سلسلة القيمة. إن الأضرار من دون تعويض على صحة الإنسان والبيئة هي إخفاقات السوق وتحتاج إلى تصحيح".

إن ضخامة التكاليف التي تجسدها صناعة الكيماويات هائلة. فالتقديرات المتحفظة لبعض هذه التكاليف المتجسدة تتضمن ما يلي:

- 90 مليار دولار لتكاليف المبيدات ذات الصلة بالصحة في جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية في الفترة من 2005 إلى 2020. وكوسيلة للمقارنة، كانت كل المساعدات الإنمائية فيما وراء البحار لعام 2009 (Overseas Development Assistance) لقطاع الصحة في أفريقيا كان 4.8 مليار دولار جزء من التكاليف ذات الصلة بالصحة ناجمة عن المبيدات وحدها.

- 157 مليار يورو من حيث التكلفة الصحية السنوية الواسطة للأمراض المرتبطة بالمواد الكيميائية المسببة لاختلالات الغدد الصماء في الاتحاد الأوروبي. وتشمل الأمراض فقدان الذكاء والإعاقة الذهنية المرتبطة بها، التوحد، اضطراب نقص الانتباه، فرط النشاط، السمنة في مرحلة الطفولة، سمنة الكبار، سكري الكبار، الخصيتين، العقم عند الذكور، والوفيات المرتبطة بانخفاض هرمون تستوستيرون. وأشار الباحثون إلى أن هذه التقديرات كانت متحفظة بما أنها لا تمثل سوى تلك المواد الكيميائية المسببة لاختلالات الغدد الصماء (EDCs) ذات الاحتمال الأعلى بالسببية وبأن تحليلاً أوسع سوف يسفر عن تقديرات أكبر عن أعباء المرض والتكاليف المرافقة.

- 236 مليار دولار أميركي هي التكاليف السنوية للتلوث المرتبط بإنتاج واستخدام المركبات العضوية المتطايرة. هذا أقل من الواقع لأنه لا يشمل معظم الموارد الطبيعية، فضلاً عن تلوث المياه واستخدام وتغيير الأراضي والنفايات في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).

- 997 مليار دولار أميركي هي التكاليف السنوية المتعلقة بتعرض الأطفال للرصاص في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويمثل هذا الرقم 1.20٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2011. ولاحظ معدو التقرير أن العبء الأكبر للتعرض للرصاص تتحمله الآن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

تحتاج الحكومات إلى قدرات كبيرة في مجال إدارة المواد الكيميائية والبنية التحتية من أجل التنفيذ الفعال وتعزيز وإنفاذ قوانين الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والسياسات والأنظمة المتعلقة بها. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على الحكومات تعزيز القدرات بحيث يمكن تعزيز فعالية نقل التكنولوجيا النظيفة، الوصول إلى إنتاج أنظف، ممارسات زراعية آمنة ومستدامة، وبدائل أكثر أماناً (بما في ذلك غير الكيميائية) لتحل محل إنتاج

واستخدام المواد الكيميائية والمواد الخطرة، وإصلاحات أخرى مماثلة. ومع وجود هذه القدرات الحكومية في مكانها الصحيح والمناسب، يمكن الوقاية من الأضرار وتجنب الموروثات السامة في المستقبل. أما في غياب هذه القدرات، وخاصة في العديد من البلدان النامية والبلدان الانتقالية، فإن هناك احتمالاً كبيراً باستمرار الممارسات التي تسمم الأطفال والعمال والمزارعين، وتلوث المجتمعات، وتعطل النظم البيئية من خلال التعرض للمواد والحوادث الكيميائية، الأمر الذي يعيق عمليات التنمية في تلك البلدان التي تحتاجها أكثر من غيرها.

تقر الصناعات التي تنتج المواد الكيميائية بتحملها المسؤولية عن التكاليف المرتبطة بعملياتها العادية: إجراءات السلامة التشغيلية، الإشراف على المنتجات، وتطوير بدائل أكثر أماناً وهلم جرا. وتتحمل الصناعات التحويلية المستعملة (أو ينبغي أن تتحمل) تكاليف مماثلة. مع ذلك، فإن التدابير الطوعية المحض لن تكون كافية لتحقيق أهداف SAICM.

تبدأ العديد من البلدان مع قضايا وتركبة كبيرة. فهي مثقلة بأعباء المخزونات القديمة من المواد الكيميائية والمبيدات الحشرية، التربة الملوثة، والرواسب والمواقع؛ وغيرها من الموروثات المكلفة التي ليس هناك من طرف مسؤول ذي قدرات علاجية وإصلاحية كافية أو أصول يمكن إرفاقها قد يتم تحديده، أو يمكن تحديده. ويجب أن تشمل حماية الصحة العامة والبيئة خطة يتم بموجبها معالجة هذه القضايا القديمة بشكل كاف ومريض.

كمية الأموال الجديدة والإضافية التي ستحتاجها حكومات البلدان النامية والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إذا كانت تريد التأسيس لسياسات السلامة الكيميائية الفعالة وأن تعمل بنجاح، بما يتفق مع تحقيق هدف SAICM، تتخطى، وعلى نطاق كبير، ما كانت الحكومات المانحة، حتى الآن، مستعدة وقادرة على تقديمه. لذا، هناك ضرورة لمصدر جديد للتمويل لتمكين حكومات البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية من حماية الصحة العامة وبيئاتهم الوطنية من الأضرار المرتبطة بالتعرض للمواد الكيميائية والنفايات السامة.

لدى الصناعة الكيميائية العالمية دورة سنوية تقدر بحوالي 4.1 تريليون دولار سنوياً (تريليون = ألف مليار). على سبيل المثال، إذا ما استعاد نظام استرداد التكاليف العالمي 4.1 مليار دولار سنوياً، فإن العبء الكلي على صناعة المنتجات الكيميائية سيصل إلى 0.1% من مبيعاتها السنوية في هذه الصناعة سنوياً واحد (0.01 دولار) لكل عشر دولارات في المبيعات.

هذه التكلفة ضئيلة جداً بالنسبة لمجموع مبيعات الصناعات الكيماوية بحيث لا ينبغي أن ينعكس ذلك في أسعار المنتجات قبل وصولها إلى المستهلك. فالتكاليف الإجمالية للتدفقات اليومية في أسعار البترول والمواد الخام الأخرى هي ضخمة مقارنة مع الكمية التي قد يحتاج المنتج إلى دفعها سنوياً في هذا النوع من الخطط لاسترداد التكلفة.

من ناحية أخرى، إن مبلغ 4.1 مليار دولار سنوياً هو أكثر بكثير مما ستقدمه الحكومات المانحة على الأرجح كمعونات لجهود إدارة المواد الكيميائية. كما أنه أكثر بكثير مما بإمكان حكومات البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تعبئته بظل الظروف الحالية.

إن نهجاً عالمياً للاستيعاب الداخلي للتكاليف له العديد من المزايا. وبالنظر إلى الطابع العابر للحدود لصناعة المواد الكيميائية وأسواقها، فإن النهج الوطني الصرف لاسترداد التكاليف يمكن أن يكون أمراً صعباً، حتى بالنسبة للبلدان الكبيرة المتقدمة صناعياً. فمعظم البلدان النامية والبلدان الانتقالية ستجد العبء بتثبيت نهج وطني فريد ثقيلاً جداً. إن نهجاً وطنياً محضاً يمكن أن يؤدي أيضاً إلى الانتقام الاقتصادي و / أو انحرافاً في التجارة والاستثمار الدولي.

إلى جانب المساهمة في الكفاءة والتماسك، يمكن أن يوفر النهج العالمي مزايا أخرى. إذ ترتبط بعض التكاليف الباهظة للحكومة بما يتعلق بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية بالمواد الكيميائية التي لا تنتج في البلد والتي لا تُستورد مباشرة. بالأحرى، إن المواد الكيميائية قد تكون موجودة في المنتجات المستوردة وتطلق في البيئة عند استخدام المنتجات و / أو تصبح بعد ذلك من النفايات. وقد تكون هذه المواد الكيميائية ذات حجم كبير، ويكون اتخاذ تدابير لضمان عدم إضرارها بالصحة والبيئة مكلفاً. في كل الأحوال، سيكون نظام استرداد التكاليف الوطني البحث عاجزاً، على الأرجح، عن استرداد هذه التكاليف.

أخيراً، قد يكون لدى بعض البلدان الأقل نمواً احتياجات كبيرة، ولكن لا يمكن، وهذا منطقي، التوقع من نظام استرداد التكاليف الوطني توليد إيرادات كافية. لهذه الأسباب وغيرها، سيكون من المفضل وجود نهج عالمي.

إن دفع الإيرادات لدعم برامج إدارة المواد الكيميائية الوطنية والبنى التحتية يجب أن يكون مستداماً وعلى المدى الطويل. وهذا لا يمكن تحقيقه على النطاق اللازم إلا بتدخل التكاليف ضمن الصناعات المنتجة ذات الصلة.

المراجع

¹ See for example projects funded by the SAICM Quick Start Programme here:

http://www.saicm.org/index.php?option=com_content&view=article&id=109&Itemid=504

¹SAICM's overall objective, as adopted in 2006, is to: *[A]chieve the sound management of chemicals throughout their life-cycle so that, by 2020, chemicals are used and produced in ways that lead to the minimization of significant adverse effects on human health and the environment.*

¹Basel, Rotterdam, Stockholm, and Minamata Conventions

¹World Health Organization, Childhood Lead Poisoning, 2010 page 8:

<http://www.who.int/ceh/publications/leadguidance.pdf>

¹Ibid, page 32

¹United Nations Environment Programme (2012) Global Chemicals Outlook

<http://unep.org/chemicalsandwaste/UNEPsWork/Mainstreaming/GlobalChemicalsOutlook/tabid/56356/Default.aspx>

¹ Strategic Approach to International Chemicals Management (2015) Overall orientation and guidance for achieving the 2020 goal of sound management of chemicals, SAICM/ICCM.4/13,

¹ Strategic Approach to International Chemicals Management (2013) Report of the fifth African regional meeting on the Strategic Approach to International Chemicals Management, Pretoria, South Africa, 22 November 2013, Strengthening SAICM as a Chemicals Management Mechanism, http://www.saicm.org/images/saicm_documents/meeting/afreg/Pretoria2013/Meetingdocuments/FINAL%20report%20afr%20reg%20mtg%2013%20February.pdf

¹ United Nations Environment Assembly (2014) 1/5 Chemicals and waste, Proceedings of the United Nations Environment Assembly of the United Nations Environment Programme at its first session, UNEP/EA.1/10

¹ United Nations Environment Assembly (2014) 1/5 Chemicals and waste, Proceedings of the United Nations Environment Assembly of the United Nations Environment Programme at its first session, UNEP/EA.1/10

¹ The Post-2015 SDG Goals are still under negotiation and will be adopted immediately prior to ICCM4. The provisions cited here are from the outcome document of the UN Summit for adoption of the post-2014 development agenda and can be found here: <https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld>

¹ UNEP, Strategic Approach to International Chemicals Management (2015) Sound management of chemicals and waste beyond 2020, SAICM/ICCM.4/13

¹ UNEA decision 1/5 notes, “There is a need to increase the political priority and commitment to the sound management of chemicals and wastes at the local, national, regional and global levels...”

¹ UNEP, Strategic Approach to International Chemicals Management: SAICM texts and resolutions of the International Conference on Chemicals Management, 2006, p21:

http://www.saicm.org/images/saicm_documents/saicm%20texts/SAICM_publication_ENG.pdf

¹ SAICM (2013) Report of the fifth African regional meeting on the Strategic Approach to International Chemicals Management, SAICM/RM/Afr.5/7, November 2013

¹ SAICM (2014) Report of the fourth Asia-Pacific regional meeting on the Strategic Approach to International Chemicals Management, SAICM/RM/AP.4/7, March 2014

¹ Prüss-Ustün A, and C. Corvalán C (2006) World Health Organization, Preventing Disease Through Healthy Environments: Towards an estimate of the environmental burden of disease, 2006, page 12:

http://www.who.int/quantifying_ehimpacts/publications/preventingdisease.pdf

¹ World Health Organization, Childhood Lead Poisoning, 2010 page 11:

<http://www.who.int/ceh/publications/leadguidance.pdf>

¹ Ibid, page 32

¹ Attina TM, Trasande L (2013) Economic costs of childhood lead exposure in low- and middle-income countries, Environ Health Perspect 121: 1097-1102 <http://ehp.niehs.nih.gov/1206424/>

¹ In 2013, governments participating in the Development Assistance Committee (DAC) of the Organization of Economic Development and Cooperation (OECD) provided a total of USD 134.8 billion in net official development assistance. See: OECD; Aid to developing countries rebounds in 2013 to reach an all-time high;

<http://www.oecd.org/newsroom/aid-to-developing-countries-rebounds-in-2013-to-reach-an-all-time-high.htm>

¹ World Health Organization, Childhood Lead Poisoning, 2010 page 8:

<http://www.who.int/ceh/publications/leadguidance.pdf>

¹ Prüss-Ustün A, Vickers C, Haefliger P, Bertollini R (2011) Knowns and unknowns on burden of disease due to chemicals: a systematic review; Environmental Health 10:9 <http://www.ehjournal.net/content/10/1/9>

¹ Jeyaratnam, J (1990) Acute pesticide poisoning: A major global health problem, World Health Stat Q43:139-44

¹ Information note on highly hazardous pesticides prepared by the Food and Agriculture Organization of the United Nations, September 2014, a Meeting Document for the 2nd meeting of the SAICM Open-ended Working Group, Geneva, 15-17 December 2014;

http://www.saicm.org/index.php?option=com_content&view=article&id=509:meetingdocuments-2nd-meeting-of-the-open-endedworking-group-geneva-15-17-december-2014&catid=92:owwg

¹ UNEP (2012) *Global Chemicals Outlook/ Towards Sound Management of Chemicals: Synthesis Report for Decision-Makers*; P 29

¹ The starting point for the SAICM is the recognition that adverse effects (“damage”) associated with the production and use of chemicals presently exists and need to be addressed. Chemicals-producing industries—merely by producing chemicals—create the fundamental conditions that lead to such damage. Therefore, a practical approach would be to designate chemicals-producing industries as the “polluter,” based on the argument that this is the most economically and administratively efficient choice as outlined by the EU in a 2002 OECD report.

¹See Rio Declaration on Environment and Development, Principle 16, adopted by the 1992 United Nations Conference on Environment and Development,

<http://www.unep.org/Documents/Default.asp?DocumentID=78&ArticleID=1163>

¹ UNEP (2012) *Global Chemicals Outlook: Towards the sound management of chemicals*, p 118, ISBN 978-92-807-3320-4

¹UNEP (2012) *Global Chemicals Outlook: Towards the sound management of chemicals*, p 99, ISBN 978-92-807-3320-4

¹Trasande L, Zoeller RT, Hass U, Kortenkamp A, Grandjean P, Myers JP, DiGangi J, Bellanger M, Hauser R, Legler J, Skakkebaek NE, Heindel JJ (2015) *Estimating Burden and Disease Costs of Exposure to Endocrine-Disrupting Chemicals in the European Union*, J ClinEndocrinolMetab 100: 1245 – 1255 doi: 10.1210/jc.2014-4324

¹ UNEP (2013) Costs of inaction on the sound management of chemicals; p 11, Job number DTI/1551/G

¹Attina TM, Trasande L (2013) *Economic costs of childhood lead exposure in low- and middle-income countries*, Environ Health Perspect 121: 1097-1102 doi: [10.1289/ehp.1206424](https://doi.org/10.1289/ehp.1206424)

¹United Nations Environment Programme (2012) Global Chemicals Outlook

¹ See http://www.oecdwash.org/DATA/DOCS/env_outlook_chem_industry.pdf